العرب
الإثنين 2020/08/17
السنة 43 العدد 11792

السعودية والأردن يعززان التعاون في مجال الربط الكهربائي

توقيع اتفاقية تهدف إلى المشاركة في احتياطي قدرات توليد الكهرباء بين البلدين

استبقت السعودية والأردن الانطلاق الفعلي لمشروع الربط الكهربائي العربي، بإعلان اتفاقية مشتركة لتأطير التعاون بهدف ضمان المشاركة في احتياطي قدرات توليد الكهرباء بين البلدين لاستخدامه خلال أوقات الطوارئ والأعطال ولدعم خطط تصدير واستيراد الكهرباء بين البلدين.

توحيد الجهود

الرياض - عززت السعودية والأردن آفاق الشراكة في مجال الربط الكهربائي بتوقيع اتفاقية تدعم سبل التعاون في المجال لتخفيف الضغط على المولدات خلال أوقات تصاعد الطلب ولتفعيل مبادئ مشروع سوق الكهرباء العربية المشتركة.

ووقّعت حكومتا الأردن والسعودية، الأحد، مذكرة تفاهم تؤطر التعاون المشترك في مجال الربط الكهربائي بربط شبكتي البلدين.

ووقع الاتفاقية عن الحكومة الأردنية وزيرة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية هالة زواتي وعن الحكومة السعودية وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز.

هالة زواتي

الاتفاقية تدعم خطط مشروع الربط الكهربائي العربي

عبدالعزيز بن سلمان

نهدف إلى توفير الدعم والاحتياطي اللازم للشبكات المترابطة

وأفاد بيان لوزارة الطاقة الأردنية أن الاتفاقية تهدف إلى المشاركة في احتياطي قدرات توليد الكهرباء بين البلدين لاستعماله خلال أوقات الطوارئ والأعطال في شبكة أي من البلدين، مما يقلل فترات انقطاع الكهرباء وتبادل الطاقة الكهربائية نظراً إلى تفاوت أوقات ذروة الأحمال فيهما، مما سيؤدي إلى التشغيل الاقتصادي الأمثل لمحطات التوليد لكلا البلدين.

كما تهدف المذكرة إلى تعزيز موثوقية واستقرار كل من الشبكتين لدى البلدين وإمكان استيراد الطاقة الكهربائية وتصديرها بين البلدين والدول العربية الأخرى عن طريق خط الربط الكهربائي خلال أوقات اختلاف الطلب الموسمي على الكهرباء وإتاحة المجال أمام استخدام خط الألياف الضوئية في تعزيز شبكات الاتصالات ونقل المعلومات بين البلدين والدول العربية والدول المجاورة لها، مما سيزيد في المردود الاقتصادي للمشروع.

ويعول الجانبان على المذكرة لتحقيق الربط الكهربائي بين البلدين باستكمال الربط الكهربائي العربي، حيث أن البلدين مشتركان في مجموعتي الربط الخليجي والربط الثماني على التوالي.

كما سيكون هذا المشروع بعد تنفيذه أحد محاور الربط في مشروع الربط الكهربائي العربي الشامل، الذي سيكمل الربط بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول المشرق العربي وباقي الدول العربية في شمال أفريقيا، وسيعزز السوق الإقليمية لتجارة الكهرباء ومشاركة الطرفين فيها.

وطلبت المذكرة من شركة الكهرباء الوطنية في الأردن والشركة السعودية للكهرباء إعداد اتفاقيات مشروع الربط الكهربائي اللازمة لتنفيذ مذكرة التفاهم.

وأكدت الوزيرة زواتي في تصريح صحافي أن "الأردن سيكون مركزا إقليميا لتبادل الطاقة بكافة أشكالها خاصة وأن المذكرة تشكل انطلاقة لمشاريع الربط الكهربائي العربي الشامل".

وتندرج أهداف الاتفاقية في سياق جملة أهداف الإستراتيجية الشاملة لقطاع الطاقة للأعوام 2020–2030 لعمّان.

وقالت الوزيرة إن "الربط الكهربائي مع السعودية يصب في تفعيل مشروع الربط الكهربائي العربي، ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة مؤكدة أهمية الربط في تعزيز استدامة الشبكة الكهربائية في البلدين وتبادل الطاقة الكهربائية بينهما نظرا لتفاوت أوقات ذروة الأحمال في الأردن والسعودية، الأمر الذي سيؤدي إلى التشغيل الاقتصادي الأمثل لمحطات التوليد فيهما.

وأكدت زواتي عزم الأردن على توليد حوالي نصف الطاقة الكهربائية من مصادر محلية خلال عشر سنوات، مؤكدة أهمية مشاريع الربط الكهربائي مع دول الجوار؛ السعودية والعراق وفلسطين، وتعزيز الربط القائم مع مصر، إلى جانب الربط مع الشبكة الخليجية.

وأوضحت الوزيرة زواتي تفاصيل خطة الأردن لتوسيع مصادر الطاقة المتجددة وإنتاج النفط من الصخر الزيتي، والذي وصفته بأنه من المشاريع المكلفة التي تتطلب تمويلاً يقدر بحوالي 2.5 مليار دولار، ويكون ذلك التمويل مجدياً للشركات، عند أسعار فوق مستوى 40 دولاراً لبرميل النفط عالمياً.

وذكرت أن الأردن يستهدف توليد 31 في المئة من طاقة الكهرباء من المصادر المتجددة بحلول 2030.

وأوضحت أن الأردن اعتمد خطة مدتها 10 سنوات لتوسيع مصادر الطاقة المتجددة وإنتاج النفط الصخري ستقلل الاعتماد على واردات الوقود الأجنبية المكلفة التي تثقل كاهل اقتصاده وستدفعه نحو الاكتفاء الذاتي.

وقالت إنه بحلول عام 2030 فإن 48.5 في المئة من الكهرباء في البلاد ستأتي من مصادر محلية للطاقة. وتبلغ النسبة حاليا 15 في المئة فقط.

من جانبه قال وزير الطاقة السعودي، إن "المذكرة تهدف إلى ترسيخ العلاقات العريقة والمتميزة بين البلدين، ورغبة في الدفع بها نحو آفاق أوسع، وحرصاً على استثمار الإمكانات الكبيرة والفرص المتاحة لتعزيز التعاون القائم بينهما، في جميع المجالات؛ ومنها مجالات الطاقة الكهربائية".

وأكد "حرص قيادتي البلدين على توطيد أسس الشراكة الإستراتيجية في جميع المجالات، بما يعزز العلاقات بين البلدين، ويُحقق تطلعات الشعبين الشقيقين".

وأشار إلى أنه "لهذا الهدف جاءت الرغبة من الطرفين في إنشاء مشروع ربط كهربائي بين شبكتيهما، مصحوباً بإنشاء خط ألياف ضوئية يربط بين شبكات اتصالات البلدين".

وأوضح أن "السعودية اتجهت نحو الربط الكهربائي مع دول الجوار لتحقيق العديد من الفوائد، تشمل تعزيز موثوقية الشبكة الكهربائية، وتوفير الدعم والاحتياطي اللازم للشبكات المترابطة في أوقات ذروة الاستهلاك أو الطوارئ الكهربائية".

وتابع "هذا استثمار لفرصة تبادل فائض قدرات التوليد الكهربائية، وذلك من خلال الاستفادة من التنوع والتباين الذي يطرأ على الطلب اليومي والموسمي على الكهرباء".

وأضاف "هدفنا تعزيز دخول مشاريع الطاقة المتجددة في الشبكات الكهربائية للدول المترابطة، الأمر الذي سيسهم في تحقيق مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء، وفي تقليل انبعاثات الكربون".

ويستورد الأردن حالياً أكثر من 93 في المئة من مجمل إمداداته من الطاقة. وتثقل كاهله فاتورة سنوية بقيمة 2.5 مليار دينار (3.5 مليار دولار) تشكل 8 في المئة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة وتضع ضغوطاً على اقتصاده.

ضريبة القيمة المضافة ترفع التضخم في الرياض

الرياض - أظهرت بيانات رسمية، الأحد، أن مؤشر أسعار المستهلكين في السعودية قفز إلى 6.1 في المئة في يوليو مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، نتيجة لزيادة ضريبة القيمة المضافة إلى ثلاثة أمثالها.

كان معدل التضخم في يونيو 0.5 في المئة، وهي أقل زيادة سنوية منذ يناير، وذلك قبل زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 15 في المئة من 5 في المئة بداية من أول يوليو.

وعزت الهيئة العامة للإحصاء قفزة التضخم السنوي إلى زيادة أسعار معظم الفئات. وكان الغذاء والمواصلات من المساهمين الرئيسيين، إذ زاد الغذاء بنسبة 14.6 في المئة والمواصلات 7.3 في المئة.

وقالت مونيكا مالك، كبيرة الاقتصاديين ببنك أبوظبي التجاري في مذكرة بحثية، إن "من المتوقع أن يظل نشاط القطاع الخاص ضعيفا في النصف الثاني من 2020 بسبب زيادة ضريبة القيمة المضافة وتأثير التضخم المرتفع على الإنفاق الاستهلاكي، بالإضافة إلى خفض الإنفاق الحكومي والتدهور في سوق العمل".

وأضافت "نقدر أن زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 15 في المئة ستدر حوالي 3.5 إلى أربعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا إيرادات غير نفطية إضافية في الأوقات العادية وبعد تجاوز تأثيرها الأولي على الاستهلاك".

وتابعت "ومع ذلك، نتوقع أن تكون الإيرادات الإضافية أقل بشكل كبير في 2020 (حوالي 1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي) نظرا للضغوط التي نتوقعها على إنفاق الأُسر جراء كوفيد – 19 والتقشف المالي والسريان لنصف العام فقط".

اقتصاد عالمي مفتوح طوق نجاة الدول للانتعاش بعد الوباء

الصين لا تزال تؤمن بالعولمة والتعددية سبيلا لتحقيق التنمية الاقتصادية

رغم ما سوقته جائحة كورونا من نهاية نظم اقتصادية وتهيئة الأرضية لنظام اقتصادي عالمي جديد لا تزال الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم تؤمن بأن الانفتاح الاقتصادي طوق نجاة الدول للانتعاش بعد الوباء وسبيل لتحقيق التنمية والرفاهية وأداة فعالة لدعم التعددية والمصالح التجارية المشتركة.

بكين - يؤكد قادة الصين أن الانفتاح الاقتصادي خير بلسم لتضميد جراح الاقتصاد العالمي، حيث تفيد تصريحات كبار المسؤولين بأن بكين ملتزمة بالتعددية، وتسعى لتحقيق التنمية مع بقية العالم بروح الانفتاح والتعاون متبادل المنفعة.

وعلى الرغم من أن الوباء قد أجج المشاعر المناهضة للعولمة وغذى الحمائية في مختلف أنحاء العالم، إلا أن الصين لم تتراجع قط عن قرارها ببناء اقتصاد مفتوح.

ونسبت وكالة شينخوا لرودولف مينش، كبير الاقتصاديين في اتحاد الأعمال الوطني السويسري إيكونوميسويس، قوله إن "أهم جزء في السياسة الاقتصادية الصينية اليوم، من وجهة نظري، هو التزام الحكومة بتوسيع الباب أمام العالم، على الرغم من الصعوبة الناجمة عن أزمة فايروس كورونا المستجد".

الانفتاح بلسم جراح الاقتصاد

وتقول تحاليل وتقارير اقتصادية إنه بالإضافة إلى مساعدة نفسها على تحقيق انتعاش اقتصادي سريع، فإن التزام الصين باقتصاد مفتوح قد أدى إلى ضخ زخم جديد في الاقتصاد العالمي المتعثر.

وخلال الفترة من يناير إلى يونيو، ظلت "الآسيان" أكبر شريك تجاري للصين، حيث ارتفعت التجارة بنسبة 5.6 في المئة على أساس سنوي، بما يمثل 14.7 في المئة من إجمالي التجارة الخارجية للصين.

وقال ويليان ويرانتو، الخبير الاقتصادي في بنك "أو.سي.بي.سي"، إن "النمو الاقتصادي الصيني من المرجح أن يفيد دول جنوب شرق آسيا حيث تستحوذ البلاد على نصيب الأسد من الصادرات الإقليمية".

وذكر ويرانتو أن "الارتفاع الطفيف سيحيي الآمال في أن يساعد اقتصاد الصين في جذب الآخرين".

ومع ذلك، لا يزال المشهد الاقتصادي العالمي قاتما وانكمش الاقتصاد الأميركي بمعدل سنوي قدره 32.9 في المئة في الربع الثاني، وهو أكبر انخفاض منذ 1947. ومن المتوقع أن تواجه منطقة أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي انخفاضا بنسبة 9.1 في المئة في النمو الإقليمي في عام 2020.

ومن المرجح أن ينخفض النمو في أفريقيا هذا العام من تقدير أولي قدره 3.2 في المئة إلى ما بين ناقص 2.8 في المئة وصفر في المئة.

ولم تكن الدعوة إلى اقتصاد عالمي مفتوح قط بمثل هذه الإلحاحية في هذه اللحظة الحرجة حيث ابتلي العالم بأزمة مزدوجة هي الركود الاقتصادي والوباء.

وفي كلمة ألقاها في حفل افتتاح الاجتماع السنوي الخامس للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية عبر وصلة فيديو في يوليو، شدد الرئيس الصيني شي جين بينغ على روح الانفتاح والتعاون.

وقال شي إن الصين تؤيد دائما التعددية وتلتزم بها، وتسعى لتحقيق التنمية مع بقية العالم بروح الانفتاح والتعاون متبادل المنفعة.

شي جين بينغ

الصين تسعى لتحقيق التنمية العالمية بروح الانفتاح

ولفتت أليشيا غارسيا هيريرو، كبيرة الاقتصاديين لمنطقة آسيا ببنك الاستثمار "ناتيكسيس"، ومقره باريس، إلى أنه "كما هو واضح في سوق سانيوانلي، سيستفيد الناس من التعاون متبادل المنفعة وتبادل السلع والمعلومات والتكنولوجيا".

ويرى مينش أنه "من الأهمية بمكان أن تعارض الصين أي اتجاه لعكس اتجاه العولمة".

وقال الخبير الاقتصادي إن "الأسواق المفتوحة أساسية للنمو طويل الأجل للصين وكذلك بالنسبة لبقية العالم".

وهذا التعافي هو ملخص الانتعاش الاقتصادي للصين من الآثار الحادة للوباء، الذي أصاب حتى الآن أكثر من 20 مليون شخص وأودى بحياة أكثر من 750 ألف شخص في جميع أنحاء العالم.

وتوسع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 3.2 في المئة على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2020، وفقا لما ذكره مكتب الإحصاء الوطني الصيني.

وارتفع الناتج الصناعي ذو القيمة المضافة في الصين، وهو مؤشر اقتصادي مهم، بنسبة 4.4 في المئة على أساس سنوي في الربع الثاني حيث كثفت المصانع الإنتاج وسط إجراءات السيطرة على كوفيد – 19.

وارتفع الاستثمار في التطوير العقاري بنسبة 1.9 في المئة على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2020، مقارنة بانخفاض قدره 7.7 في المئة خلال الفترة من يناير إلى مارس، في حين زاد مؤشر إنتاج الخدمات في الصين بنسبة 2.3 في المئة على أساس سنوي في يونيو مع استمرار تعافي الأنشطة الاقتصادية.

وأفاد مارتن رايزر، المدير القطري للبنك الدولي في الصين، بأن "الانتعاش الاقتصادي للبلاد كان أفضل من المتوقع في الربع الثاني، في ضوء الوباء".

وقال رايزر إنه "بالفعل أعلى مما توقعناه في يونيو عندما أصدرنا تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، وقمنا برفع توقعاتنا وفقا لذلك".

وفي معرض إشارتها إلى أن الوباء أضعف سابقا ثقة الأعمال في الصين، سلطت هيريرو، وهي أيضا زميلة بارزة في "بروغيل"، ومؤسسة أبحاث مقرها بروكسل، الضوء على مرونة الاقتصاد الصيني.

وقالت "لقد أظهرت الصين مرونة كبيرة بشأن تفشي فايروس كورونا الجديد، وهي من بين أوائل الاقتصادات الكبرى التي تعافت".